Document: EB 2012/LOT/P.14
Date: 12 November 2012
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الفلبين من أجل

مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Youqiong Wang
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2076 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: y.wang@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية
وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا- وصف المشروع **3**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 4

جيم- المكونات/النتائج 4

ثالثا- تنفيذ المشروع **5**

ألف- النهج 5

باء- الإطار التنظيمي 6

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء- الإشراف 8

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **8**

ألف- تكاليف المشروع 8

باء- تمويل المشروع 8

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال- الاستدامة 11

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 12

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **12**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 12

باء- المواءمة والتنسيق 12

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 13

دال– الانخراط في السياسات 13

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني 13

سابعا– التوصية 14

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 15

الذيل

الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

الفلبين
مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة
تقرير رئيس الصندوق

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.
المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية الفلبين

مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	مصرف التنمية الآسيوي
المقترض:	جمهورية الفلبين
الوكالة المنفذة:	وزارة البيئة والموارد الطبيعية
التكلفة الكلية للمشروع:	148.62 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	13.25 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط التمويل المشترك:	مدة القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 5 سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل نصف سعر الفائدة المرجعي السنوي كما يحدده الصندوق كل ستة أشهر
الجهات المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية الآسيوي صندوق تغير المناخ التابع لمصرف التنمية الآسيوي مرفق البيئة العالمية
قيمة التمويل المشترك:	مصرف التنمية الآسيوي: 100 مليون دولار أمريكي صندوق تغير المناخ التابع لمصرف التنمية الآسيوي: 1.41 مليون دولار أمريكي مرفق البيئة العالمية: 2.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	18.29 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	6.42 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	مصرف التنمية الآسيوي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية الفلبين من أجل مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة، على النحو الوارد في الفقرة 30.

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الفلبين من أجل مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفلبين 2.3 في المائة سنويا في الفترة ما بين عامي 2001 و2010، وهو ما يعد مستوى متدنيا مقارنة بعدد من الاقتصادات الآسيوية عالية الأداء. وبلغ دخل الفرد من الدخل القومي الإجمالي 002 4 دولار أمريكي في عام 2010. وسجلت الفلبين 0.638 نقطة على مؤشر التنمية البشرية لعام 2010، مما وضعها في المرتبة 97 بين 169 بلدا؛ ويمثل ذلك تراجعا عن المستوى المسجل في عام 1998 على مؤشر التنمية البشرية والبالغ 0.744 نقطة، مما يبيّن أن الجهود الإنمائية المبذولة على مدار الاثني عشر عاما الماضية لم تتمكن من تحسين وضع التنمية البشرية في البلد. وهبط مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس من 0.768 نقطة في عام 2005 إلى 0.742 نقطة في عام 2008. وبالمثل هبط مقياس تمكين المرأة من 0.590 في عام 2005 إلى 0.560 في عام 2008. وتراجعت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 23.0 في المائة إلى 18.6 في المائة خلال الفترة 1986-2006. وتراجعت حصة القطاع الفرعي للغابات من 1.7 في المائة إلى 0.1 في المائة خلال نفس الفترة، مما يدل على سرعة إزالة الغابات. وعلى الرغم من تسجيل قطاع الزراعة أداء ضعيفا بالقيمة النسبية في الثمانينات والتسعينات، فقد تحسن النمو في القطاع بالقيمة المطلقة خلال الفترة 2001-2006، مسجلا 3.7 في المائة سنويا في المتوسط.

2- وانخفض معدل انتشار الفقر على المستوى الوطني انخفاضا طفيفا خلال الفترة 2006-2009 (من 21.1 في المائة إلى 20.9 في المائة)، ولكن نظرا للنمو السكاني، ارتفع عدد الأسر الفقيرة من 3.67 مليون أسرة إلى 3.86 مليون أسرة. ويمثل الفقر في الفلبين ظاهرة ريفية بصورة أساسية، حيث يعيش تقريبا ثلاثة من كل أربعة سكان فقراء في المناطق الريفية. ويبلغ معدل الفقر الريفي 48.8 في المائة، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل في مناطق الحضر حيث يبلغ 18.6 في المائة. وتتمثل العوامل المسببة لذلك فيما يلي: (1) السياسات التشويهية التي تحد من التنويع الزراعي والاقتصادي؛ (2) عدم كفاية توفير السلع العامة والطابع المتحيز للإنفاق العام في المناطق الريفية؛ (3) نقص النفاذ إلى الموارد الإنتاجية بما في ذلك الأراضي والائتمان؛ (4) الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية؛ (5) ضعف مواءمة الإطار المؤسسي مع مطالب القطاع الزراعي.

وتتفاقم حالة الفقر بين المجتمعات القاطنة في المرتفعات لا سيما التي تعيش في أحواض الأنهار العليا، بما في ذلك أحواض الأنهار العليا المزمع استهدافها من المشروع. ويتراوح معدل انتشار الفقر في مواقع المشروع المختارة بين 35.8 في المائة في حوض نهر تشيكو و48.3 في المائة في حوض نهر واهيغ–إنبانغا، مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ 20.9 في المائة (2009).

3- وتشكل الشعوب الأصلية والأقليات العرقية الأخرى نحو 74 في المائة من السكان الذين يعيشون في مناطق منابع المياه. ويعد نقص النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق أكثر ما يؤدي إلى تشديد أوضاع الفقر في أحواض الأنهار العليا شديدة الفقر. ويسهم التراكم الغريني في نظم الأنهار والبحيرات في أحواض الأنهار العليا في تقصير مدة حياة الخزانات بما يبلغ 30 في المائة في مناطق الخدمة، مما يسفر عن فقد إمداد المياه في الموسم الجاف وزيادة التكاليف التشغيلية في قطاعي المرافق الكهربائية والمياه. وتقدر الخسائر المصاحبة في مخرج الطاقة بما يزيد على 50 في المائة في حوض بحيرة لاناو وحوض نهر بوكيدنون العلوي. وأدى التراكم الغريني على الشعاب المرجانية وتدمير أشجار المانغروف إلى خفض المصيد السمكي، الذي يمثل مصدرا أساسيا للدخل والبروتين للمجتمعات الساحلية الفقيرة والأساس لدعم قطاع السياحة.

4- وتؤثر زيادة فقد التربة ومغذياتها تأثيرا سلبيا على إنتاجية الموارد الطبيعية في أحواض الأنهار العليا. وأدت موسمية الإنتاج، مع انخفاض الكثافات الزراعية وانخفاض مستويات التنويع، إلى ارتفاع معدلات البطالة التي قدرت بنسبة 7.1 في المائة في عام 2010. وبلغ معدل نقص العمالة 18.5 في المائة في عام 2010 بالنسبة للفقراء، إذ لم تكف الوظائف خارج المزرعة وغير الزراعية لاستيعاب العمالة الزراعية الزائدة.

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

5- يتمثل الأساس المنطقي لتمويل المشروع المقدم من الصندوق في جانبين. أولا، من المزمع أن يتصدى المشروع للقيود الرئيسية التي تواجه إدارة الموارد الطبيعية في أحواض الأنهار العليا ذات الأولوية، مما يسهم إسهاما مباشرا في زيادة الإنتاجية الزراعية والحد من الفقر الريفي. وتشكل مستجمعات المياه في أحواض الأنهار العليا ما نسبته 45 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في الفلبين التي يعيش فيها واحد من كل أربعة مواطنين، بما في ذلك المجتمعات الأصلية. ثانيا، تمثل الموارد الطبيعية في أحواض الأنهار العليا مصدرا رئيسيا للطاقة المحلية وقاعدة الإنتاج المحلي. وفضلا عن ذلك، تؤدي الأنظمة الإيكولوجية للغابات دورا بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية عن طريق تنظيم كميات المياه وجودتها من أجل استدامة أنظمة الري الوطنية، وتوليد الطاقة المائية وإمدادات المياه المحلية، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته، وتخفيف أثر تغير المناخ من خلال حجز الكربون.

6- ويعمل المشروع على تعزيز الأولويات الاستراتيجية لخطة تنمية الفلبين للفترة 2011–2016 والخطة الإطارية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية التابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية. ويدعم دعما تاما أهداف سياسات الحكومة المتعلقة بالحد من الفقر، وإدارة مستجمعات المياه، وحفظ التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. ويتواءم تصميم المشروع ونطاقه بشكل مباشر مع الغاية الرئيسية لخطة التنمية في الفلبين لقطاع البيئة والموارد الطبيعية، وهي تحسين عملية حفظ الموارد الطبيعية وحمايتها وإعادة تأهيلها. وسيعتمد المشروع الإدارة المتكاملة للنظم

الإيكولوجية كاستراتيجية من أجل (1) الاستفادة المستدامة من الموارد في المستجمعات الحرجة؛ (2) الإدارة المستدامة لأراضي الغابات وأراضي الأسلاف من أجل تحسين رصيد الكربون وخفض انبعاث غازات الدفيئة؛ (3) التكيف مع سيناريوهات تغير المناخ المختلفة. ويدعم المشروع البرامج المؤسسية واتجاهات السياسات الجارية، بما في ذلك (1) مبادرة التضافر الوطني بين وزارة الزراعة ووزارة الإصلاح الزراعي ووزارة البيئة والموارد الطبيعية لدمج وتعزيز الإطار الإنمائي لأغراض التنمية الريفية المستدامة؛ (2) الوقف المؤقت لقطع وحصاد الأخشاب في الغابات الطبيعية والثانوية؛ (3) برنامج التخضير الوطني، الذي يهدف إلى تجميع وتنسيق جميع جهود ومبادرات التخضير التابعة للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ (4) إعادة تنظيم إدارات الحكومة بما في ذلك إنشاء مجموعة التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره للتركيز على حفظ البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها.

7- ومن المنتظر أن يسهم المشروع في برنامج الصندوق للفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج للفلبين، عن الفترة 2010–2015، عن طريق تمكين السكان الفقراء القاطنين في المرتفعات، رجالا ونساء، من زيادة دخولهم وتحسين أمنهم الغذائي من خلال تحسين نفاذهم إلى الأراضي والموارد المائية والتحكم فيها واستعمالها على نحو مستدام لإجراء أنشطة مستدامة بيئيا، ومن خلال النفاذ إلى البنية التحتية الأساسية العامة الاجتماعية والاقتصادية. وسيجري إنشاء صلات مع وزارة الزراعة في إطار المرحلة الثانية من مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديلييرا. ودُمجت الدروس المستخلصة من المشروعات الجارية والسابقة في تصميم المشروع.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

8- سيتناول المشروع الإدارة غير المستدامة لمستجمعات المياه في أحواض الأنهار الأربعة ذات الأولويةالتالية، والتي اختيرت على أساس حالتها الفيزيائية الأحيائية، والقيم الاجتماعية والاقتصادية وقيم الحفظ، وحالة تدهورها: (1) حوض نهر تشيكو في إقليم كورديلييرا الإداري؛ (2) حوض نهر واهيغ–إنبانغا في جزيرة بوهول؛ (3) حوض نهر بحيرة لاناو في إقليم ميندناناو الإسلامي المتمتع بالحكم الذاتي؛ (4) حوض نهر بوكيدنون العلوي في بوكيدنون. وسيستهدف المشروع 23 مستجمعا للمياه في خمس محافظات، تغطي أكثر من 1.13 مليون هكتار بكثافة سكانية تقدر بنحو 2.7 مليون نسمة. وسيستفيد من المشروع حوالي 000 220 شخص، معظمهم من القطاعات الضعيفة والمهمشة. وسيركز المشروع تركيزا خاصا على السكان الأصليين والمجتمعات الفقيرة في الموارد. ولضمان التصدي لشواغل القطاعات الضعيفة وتوزيع الفوائد على نحو منصف، فقد أعد المشروع ما يلي: (1) خطة مجمعة للمشاورات والمشاركة؛ (2) إطار لإعادة التوطين؛ (3) إطار للتخطيط يخص الشعوب الأصلية؛ (4) خطة عمل للتمايز بين الجنسين من أجل تمكين النساء من المشاركة واتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وتحسين نفاذهن إلى الخدمات.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

9- يتمثل هدف المشروع في تحسين أحوال مستجمعات المياه في الأحواض الأربعة المستهدفة ومن ثم توليد فوائد معيشية. وتتمثل النتيجة المتوقعة في زيادة دخول الأسر الريفية وإيرادات الوحدات الحكومية المحلية في مجموعة مختارة من مستجمعات المياه. وسيسهم المشروع في خفض تدهور مستجمعات المياه والخدمات البيئية المصاحبة لها التي تسببها تعرية الغابات والممارسات الزراعية غير المستدامة. وسيوفر الحوافز للوحدات الحكومية المحلية ووزارة البيئة والموارد الطبيعية عن طريق توليد فوائد اقتصادية كافية وملموسة. وتشمل آليات تحقيق أهداف المشروع هذه ما يلي: (1) الدفع مقابل تنظيم المياه وحفظ التربة وتعويض الكربون والتنوع البيولوجي؛ (2) إدرار الدخل من خلال الاستخدام المستدام/الإدارة المستدامة والتجهيز ذي القيمة المضافة للأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية؛ (3) تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية؛ (4) تحسين مواجهة آثار تغير المناخ في المستجمعات المستهدفة.

جيم- المكونات/النتائج

10- يتألف المشروع من أربعة مكونات مجمعة حول المخرجات الأربعة التالية:

(أ) **المُخرج 1: خطط إدارة أحواض الأنهار/مستجمعات المياه والاستثمار فيها التي صُممت لإخضاع 1.13 مليون هكتار للإدارة المحسنة.** وستقوم المكاتب الإقليمية ومكاتب المحافظات التابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية برسم خطط إنمائية إرشادية بالتنسيق مع الوكالات الوطنية المعنية والوحدات الحكومية المحلية لأحواض الأنهار العليا الأربعة كي تعتمدها مجالس التنمية الإقليمية و/أو المجالس التشريعية في المحافظات. واستنادا إلى تقييمات قدرة الأراضي التي تحدد مناطق الإدارة الملائمة، ستجمع الخطط الإنمائية الإرشادية بين أنظمة لإدارة الأراضي قائمة على العلم وبين المعارف والممارسات المحلية للمجتمعات الأصلية. وسيجري إعداد خطط إدارة المستجمعات لمجموعة مختارة من المستجمعات استنادا إلى الخطط الإنمائية الإرشادية. وستعمل خطط إدارة المستجمعات على تحديد المشروعات الفرعية وترتيبها من حيث الأولوية وإنشاء برنامج عمل للتنفيذ عن طريق مجموعات الوحدات الحكومية المحلية ومجالس التنمية البلدية. وستراعي خطط إدارة المستجمعات الترتيبات الحيازية القائمة وستعامل أراضي الأجداد باعتبارها وحدات إدارة فرعية.

(ب) **المُخرج 2: ازدادت استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والاستثمارات المؤسسية في مجال الحفظ وتحسين الإنتاجية الاقتصادية في قطاعات الغابات والزراعة والتنمية الريفية.** فستجرى استثمارات فرعية على هامش المشروع داخل المستجمعات المستهدفة استنادا إلى نتائج المُخرج 1. وستتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بترميم وإصلاح المستجمعات التي تغطي مساحتها ما يزيد على 590 325 هكتاراً. وستشمل أنشطة الحماية المجتمعية، وإعادة زراعة الغابات و/أو التجدد الطبيعي المدعوم، وحراجة الإنتاج بما في ذلك الحراجة الزراعية وعروض زراعة الحفظ. وستتولى الوحدات الحكومية المحلية إجراء استثمارات تحسين سبل العيش وستتضمن ما يلي: (1) إنشاء 645 كيلومتراً من الطرق الريفية الفرعية وطرقات السير؛ (2) إنشاء أنظمة ري جماعي تخدم 040 3 هكتاراً؛ (3) إنشاء 275

وحدة لمرافق مياه الشرب المجتمعية؛ (4) إنشاء مركز إقليمي للتجارة/التجهيز لدعم المجتمعات الزراعية؛ (5) وضع النواة المالية لتكرار/توسيع نطاق التكنولوجيات الزراعية المختبرة والمكتملة النضج.

(ج) **المُخرج 3: تعزيز قدرات إدارة أحواض الأنهار ومستجمعات المياه وآليات التسيير ذات الصلة.** سيتولى المشروع، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، على تدريب منظمات الوحدات الحكومية المحلية/الأهلية على تقديرات استخدام الأراضي وإدارة/تخطيط مستجمعات المياه، وتوفير الدعم لأغراض الإرشاد التقني وخدمات الاتصال الإعلامي، ورصد المستجمعات، وصيانة البنية التحتية الريفية.

(د) **المُخرج 4: إدارة المشروعات وتوصيل خدمات الدعم.** سيدعم المشروع إنشاء مكتب لتنسيق المشروعات الوطنية في وزارة البيئة والموارد الطبيعية، يتولى تنسيق ما يلي: (1) تعيين الاستشاريين والإشراف عليهم؛ (2) توريد المواد والمعدات والمركبات اللازمة لتنفيذ المشروع؛ (3) تعبئة الموارد لبناء قدرات وحدات الأقاليم والمحافظات والوحدات الحكومية المحلية. وسيتم إنشاء قاعدة بيانات قائمة على نظام المعلومات الجغرافية لتقييم ورصد أداء المشروع.

11- **وسيعمل صندوق تغير المناخ التابع لمصرف التنمية الآسيوي ومرفق البيئة العالمية** على تعميم أنشطة تخفيف آثار تغير المناخ من خلال إجراء استثمارات من أجل: (1) إنشاء حقول حرجية إرشادية لطاقة الكتلة الأحيائية القائمة على الحيازات الصغيرة في بوكيدنون بمساهمات أسهم ملكية خاصة؛ (2) التأكد من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وحفظ/تحسين أرصدة الكربون (REDD+) من خلال الأنشطة الإيضاحية، والتحقق من ذلك؛ (3) تنفيذ تدابير التكيف مع تغير المناخ الملائمة في أنظمة الإنتاج في المرتفعات. وسيجري تعميم حفظ التنوع البيولوجي في مستجمعات المياه من خلال تطبيق نهج ممر التنوع البيولوجي المجتمعي لحفظ الغابات الشعراء المتبقية في منطقة المنابع الحدودية الثلاثية لأحواض أنهار تشيكو–أغنو–ماغات في كورديلييرا. وفضلا عن ذلك، سيجري إعداد نظم الدفع مقابل اتفاقات الأنظمة الإيكولوجية بين منظمات السكان الأصليين والمستفيدين من خدمة النظام الإيكولوجي عند المصب، وسيجري ذلك مبدئيا في المنطقة الحدودية الثلاثية بين منظمات السكان الأصليين والمؤسسة الوطنية للطاقة. وسيجري توفير رأس مال ابتدائي لإنشاء صناديق دوارة. وسيتم استكشاف بدائل لجمع المدفوعات مقابل الخدمات البيئية مع رصيد انبعاثات الكربون المسموح بها.

ثالثا– تنفيذ المشروع

ألف– النهج

12- في كل من أحواض الأنهار العليا، سيتخذ نهج تدريجي إزاء العمل من مستجمع مياه إلى الآخر إلى أن يتم تغطية جميع الأحواض. وقد اختير أربعة مستجمعات من عينة تضم ثلاثة وعشرين مستجمعا (واحد لكل حوض) كمشروعات فرعية تمثيلية في المرحلة الأولية، وهي مستجمع باوكو في حوض نهر تشيكو، ومستجمع باماكسالان في حوض نهر واهيغ–إنبانغا، ومستجمع مانوبالي كيتانغلاد في حوض نهر بوكيدنون العلوي ومستجمع بوبونغ في حوض نهر بحيرة لاناو. وتشمل المواقع الأربعة شواغل التنوع التي يعنى بها البرنامج المتكامل لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة التابع لوزارة البيئة والموارد الطبيعية، بما يضمن إمكانية تكرار الاستثمارات الإنمائية على مستوى البلد. وفي نهاية المرحلة الأولية قبل التوسع لشمول مستجمعات إضافية،

سيُجرى استعراض كامل يقوم على مؤشرات الإطلاق ومعايير الاستعراض المتفق عليها. ويتضمن نهج المشروع أيضا ما يلي: (1) أيلولة وظائف ومسؤوليات محددة لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة إلى الحكومات المحلية؛ (2) تعزيز الاعتراف بحقوق السكان الأصليين في أراضي الأسلاف واعتماد الإدارة المجتمعية للغابات باعتبارها الاستراتيجية الرئيسية للإدارة المستدامة للغابات؛ (3) تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية التابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية، والوحدات الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية. وستدعم أنشطة المشروع الإدارة المستندة إلى النتائج من خلال إطار مؤشرات الأداء التنظيمي للوزارة من أجل تحسين توصيل الخدمات. وسيجرى تنفيذ المشروع على مدى سبع سنوات للسماح بإطالة فترة الالتزام الموصى بها لأغراض مشروعات إدارة الموارد الطبيعية. ويمثل السكان الأصليين/الأقليات العرقية 73.5 في المائة من الأسر المستفيدة حسبما تشير التقديرات. وقد أعد إطار تخطيط للسكان الأصليين من خلال مشاورات تشاركية شاملة وتم اعتماده من جانب الحكومة. وأجريت مشاورات مع الأقليات العرقية مثل عرقية الماراناو في إقليم ميندناو الإسلامي، وتتمشى ترتيبات المشاركة/تقاسم المنافع مع هياكل الوحدات الحكومية المحلية المحددة على المستويين الإقليمي والبلدي والقانون الأساسي لإقليم ميندناو الإسلامي المتمتع بالحكم الذاتي.

باء- الإطار التنظيمي

13- ستؤدي وزارة البيئة والموارد الطبيعية دور الوكالة الرائدة للمشروع التي تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن الإشراف على المشروع وتنسيقه وإدارته. وسيشرف مكتب تنسيق المشروعات الوطنية في وزارة البيئة والموارد الطبيعية على تنفيذ المشروع. وستعمل لجنة توجيهية وطنية مشتركة بين الوكالات معنية بالمشروع على توفير التوجيهات على مستوى السياسات. وعلى المستوى الإقليمي، ستقوم المكاتب الإقليمية لوزارة البيئة والموارد الطبيعية، من خلال المكاتب الإقليمية لتنسيق المشروع في كل محافظة مشاركة ومكاتب إدارة مستجمعات المياه ومكاتب تنسيق المشروع في البلديات المضيفة، بتوفير الدعم لتنفيذ المشروع. وسيقوم مكتب صندوق التنمية البلدي في كل من البلديات بإدارة أموال المشروع لأغراض استثمارات البنى الأساسية التي ستنفذها وحدات الحكومة المحلية. وستعمل مجالس التنمية الإقليمية القائمة على توفير التوجيهات على مستوى السياسات وأنشطة التنسيق الخاصة بالمشروع. وسيجري تنظيم هياكل مماثلة على مستوى المحافظات والبلديات لتنسيق تنفيذ المشروع. وسستبرم وزارة البيئة والموارد الطبيعية اتفاقية تفاهم مع وحدات الحكومة المحلية وشركاء التنفيذ الآخرين لأغراض تنفيذ المشروع. وسيتم التعاقد مع الشركاء من القطاعين الخاص والعام، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية لتنفيذ فرادى الأنشطة.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

14- ستُجرى عملية سنوية للتخطيط ووضع الميزانية على أساس تشاركي من مستوى القرية والبلديات والمحافظات إلى المستويين الإقليمي والوطني. وسيقدم المشروع المساعدة التقنية لتصميم نظام تشاركي للرصد والتقييم يستند إلى النتائج، ونظام لمعلومات الإدارة، بدعم من نظام المعلومات الجغرافية، لأغراض إدارة قاعدة البيانات. وسيوفر التدريب إلى موظفي المشروع التابعين لوزارة البيئة والموارد الطبيعية على المستويين الوطني والإقليمي ومستويي المحافظات والبلديات لتشغيل النظام. وسيتم دمج الدروس المستخلصة من المشروعات الجارية الأخرى من أجل تقوية النظام. وسيتكون نظام الرصد والتقييم من تقارير فصلية وسنوية تصدرها وحدات الرصد

والتقييم، على مستوى الأقاليم والمحافظات والبلديات، والشركاء المنفذون. وستعمل مكاتب تنسيق المشروعات الوطنية على تجميع تحليل بيانات الرصد لأغراض المشروع بوجه عام. وستتضمن المؤشرات المدخلات والمخرجات والنتائج ومؤشرات الأثر في الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، على النحو الوارد في إطار التصميم والرصد للمشروع. وستجرى دراسة استقصائية أساسية في الأحواض الأربعة في بداية المشروع ستشمل الوضع الأساسي للموارد الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية والطبيعية ومعلومات استخدام الأراضي القائمة على نظام المعلومات الجغرافية. وسيجرى رصد الأداء والفوائد على أساس سنوي من نهاية السنة الثانية للمشروع على يد منظمة مستقلة متعاقد معها. وستتولى مؤسسة مستقلة رصد الامتثال الاجتماعي والبيئي وحجم الخدمات البيئية وجودتها التي يطورها المشروع. وستجرى عمليات استعراض نصف سنوية للمشروع واستعراض كامل لأداء المشروع بنهاية السنة الرابعة. وستُجري وحدة الرصد والتقييم تقديرا للأثر قبل إقفال المشروع في السنة السابعة. وسيتم إنتاج المعرفة المتعلقة بالمشروع من خلال نظام المشروع للرصد والتقييم بغية تحديد الدروس المستخلصة من تنفيذ المشروع ولأغراض التخطيط الاستراتيجي، ولإعداد دراسات الحالة وغيرها من الوثائق المتعلقة بجوانب خاصة من المشروع. وسيعمل المشروع على إعداد تقارير نصف سنوية وسنوية لتلخيص الإنجازات والمشكلات المصادفة والحلول المطبقة والتوصية بالتوجهات المستقبلية.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

15- سيتم فتح حسابين معينين لقرض الصندوق، واحد لمكتب صندوق التنمية في البلديات لتمويل إعادة إعمار وتحسين البنى الأساسية في بوكيدنون فقط، والثاني لوزارة البيئة والموارد الطبيعية لتمويل الزراعة الحراجية، ولصون وحماية الغابات في حوض النهر الأعلى، ولإدارة مستدامة للغابات وأنشطة سبل العيش (في بوكيدنون وحدها)، ولتخطيط استخدام الأراضي وبناء القدرات وإدارة المشروع. وأما الشروط الأخرى التي ستسبق طلبات السحب فهي التالية: (أ) دخول اتفاقية التمويل مع مصرف التنمية الآسيوي حيز النفاذ؛ (ب) دخول اتفاقية المنحة مع مرفق البيئة العالمية حيز النفاذ. وستوجه حصائل قرض الصندوق إلى دائرة إدارة الميزانية من خلال مكتب أمين الخزانة لصرفها إلى: (1) وزارة البيئة والموارد الطبيعية، من خلال مخصصات الميزانية لتمويل الحراجة الزراعية، وحفظ الغابات الواقعة على أحواض الأنهار العليا وحمايتها، والإدارةالمستدامة للغابات، وأنشطة كسب الرزق، وتخطيط استخدام الأراضي، وبناء القدرات، وإدارة المشروعات؛ (2) مكتب تمويل التنمية على مستوى البلديات، لتمويل إصلاح وتحسين البنية التحتية الريفية. واستنادا إلى مذكرات الاتفاقية، سيقوم المكتب المركزي للوزارة بتحويل أموال المشروع من خلال توجيه مخصصات فرعية إلى المكاتب الميدانية للوزارة والوكالات المنفذة الأخرى من أجل تنفيذ الأنشطة التي تندرج ضمن مسؤولياتها. وستتولي وزارة البيئة والموارد الطبيعية حسابات اعتمادات المشروع. وسيضمن مكتب تنسيق المشروعات الوطنية تجميع كل حسابات المكتب الرئيسي والمكاتب الميدانية ومكتب تمويل التنمية على مستوى البلديات ومراجعتها على يد مفوضية مراجعة الحسابات أو غيرها من جهات المراجعة المقبولة لدى مصرف التنمية الآسيوي. وستقدم وزارة التنمية والموارد الطبيعية، بحكم كونها الوكالة الرائدة للمشروع، القوائم المالية الموحدة للصندوق كل ستة أشهر، وتضمن مراجعة الحسابات الموحدة لكل سنة من قبل مفوضية مراجعة الحسابات أو غيرها من جهات المراجعة المقبولة لدى مصرف التنمية الآسيوي. وسيجرى التخطيط لتقدير استخدام الأراضي وتحديد مناطقها وترسيمها تحت الإشراف المباشر للوزارة من خلال عمليات تشاورية باستخدام المبادئ التوجيهية للوزارة. ووفقا للالتزام بمبادئ حسن

التسيير والمساءلة والشفافية، ستطبق سياسة عدم تسامح على الإطلاق، يتم بموجبها فرض طائفة من الجزاءات، وفقا لأحكام القواعد واللوائح السارية والوثائق القانونية.

16- وسيتولى إدارة تمويل الصندوق مصرف التنمية الآسيوي باعتباره مؤسسة متعاونة. وتمشيا مع مبادئ التنسيق الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، سيتبع المشروع سياسات وإجراءات المصرف المتعلقة بالإبلاغ والإعلام عن التنفيذ، ومراجعة الحسابات، والتوريد، والإبلاغ والإعلام الماليين، ومكافحة الفساد. وستدمج الأحكام ذات الصلة في اتفاقية التمويل لإبراز ذلك.

هاء- الإشراف

17- سيتولى مصرف التنمية الآسيوي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والحكومة الإشراف المشترك على المشروع مرتين سنويا على الأقل. وسيركز الإشراف على المشروع خلال فترة 12 إلى 18 شهرا الأولى على ضمان عدم تعطل بدء المشروع ومواجهة أي اختناقات يحتمل حدوثها. وستشمل الجوانب الرئيسية للإشراف عمليات استعراض لمدى التقدم المحرز في تنفيذ المشروع، والمخرجات والنواتج حسب كل مكون، والاستدامة والإدارة الائتمانية. وفي السنة الرابعة من المشروع، سيجري مصرف التنمية الآسيوي والصندوق والحكومة الفلبينية استعراض منتصف المدة لتقييم التقدم المحرز، والنظر في استمرارية سريان افتراضات التصميم، وتحديد الحاجة لإجراء أي تعديلات في تصميم المشروع وترتيبات التنفيذ.

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف المشروع

18- يبلغ مجموع تكاليف المشروع المقدرة 148.6 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك النفقات الطارئة والضرائب والرسوم. وتبلغ التكلفة الأساسية 138.55 مليون دولار أمريكي، حيث تشكل التكاليف الطارئة المادية والسعرية 2 في المائة وتشكل الضرائب 4 في المائة. ويرد في الجدول 1 موجز خطة الاستثمار مفصلة حسب المكون.

باء- تمويل المشروع

19- ترد خطة التمويل المفصلة حسب المكون ومصادر التمويل في الجدول 2. وتتمثل مصادر التمويل في مصرف التنمية الآسيوي (67.3 في المائة)؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (13.5 في المائة)؛ والحكومة والوحدات الحكومية المحلية (12.3 في المائة)؛ ومرفق البيئة العالمية (1.7 في المائة)؛ وصندوق تغير المناخ التابع لمصرف التنمية الآسيوي (0.9 في المائة)؛ والمستفيدين (4.3 في المائة). وسيُستخدم قرض الصندوق في تمويل النفقات المؤهلة التالية: (1) الأشغال المدنية في حوض نهر بوكيدنون العلوي فقط؛ (2) المعدات في إقليم ميندناو الشمالي (الإقليم X) فقط؛ (3) المركبات في الإقليم X فقط؛ (4) حراجة الحفظ في حوض نهر بوكيدنون العلوي فقط، بما في ذلك حماية الغابات ورصدها (المنحة المجمعة) وإنشاء الغابات وتكاليف الصيانة؛ (5) مستلزمات سبل العيش في حوض نهر بوكيدنون العلوي فقط؛ (6) فرادى الاستشاريين المحليين المختارين للعمل كموظفين متعاقد معهم في مكاتب إدارة المشروع على المستويين الوطني والإقليمي ومستوى المحافظات؛ (7) بناء القدرات في الإقليم X فقط؛ (8) تكاليف التشغيل التراكمية في الإقليم X فقط. ولن يستخدم قرض

الصندوق في تمويل الإدارة المستدامة للغابات، والحراجة الزراعية، والمزارع الحرجية التجارية في إطار المُخرج 2 من المشروع. وسيقدم قرض الصندوق بشروط متوسطة.

الجدول 1

الخطة الاستثمارية للمشروع

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	المحلية	*الأجنبية*	*المجموع*	*% النقد الأجنبي*	*% مجموع التكاليف الأساسية*
ألف- خطط إدارة أحواض الأنهار ومستجمعات المياه	9 769	1 948	11 717	17	8
باء- استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة/الاستثمارات التجارية/المؤسسية					
1- حفظ غابات الولايات الواقعة على أحواض الأنهار العليا وإصلاحها وحمايتها	42 631	-	42 631	-	31
2- الإدارة المستدامة للغابات، والحراجة الزراعية، ومزارع الغابات التجارية في ظل المشاركة المجتمعية	19 984	609	20 594	3	15
3- إصلاح البنية التحتية الريفية وتحسينها	30 550	11 289	41 839	27	30
4- زراعة الحفظ ودعم سبل العيش	9 382	487	9 868	5	7
5- الاستثمار في إدارة مستجمعات المياه	873	43	916	5	1
المجموع الفرعي	103 421	12 428	115 848	11	84
ج- تحسين القدرات على إدارة أحواض الأنهار ومستجمعات المياه	2 036	72	2 108	3	2
د- دعم إدارة المشروعات	8 082	795	8 876	9	6
مجموع التكاليف الأساسية	123 307	15 242	138 549	11	100
التكاليف الطارئة المادية	1 136	85	1 222	7	1
التكاليف الطارئة السعرية	1 439	260	1 699	15	1
مجموع تكاليف المشروع	**125 882**	**15 588**	**141 469**	**11**	**102**
الفائدة خلال مرحلة التنفيذ (قرض مصرف التنمية الآسيوي)	-	6 518	6 518	100	5
رسوم الالتزام (قرض مصرف التنمية الآسيوي)	-	632	632	100	-
مجموع التكاليف المقرر تمويلها	125 882	22 738	148 620	15	107

الجدول 2

خطة التمويل

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		مصرف التنمية الآسيوي		الصندوق		مرفق البيئة العالمية		صندوق تغير المناخ		الوحدات الحكومية المحلية		المستفيدون		المجموع		النقد الأجنبي	المحلية باستثناء الضرائب	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	Exch.		
ألف- خطط إدارة أحواض الأنهار والمستجمعات المائية	1 456	12.0	7 598	62.6	1 320	10.9	1 487	12.3	274	2.3	-	-	-	-	12 136	8.2	2 005	8 675	1 456
باء- استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة/الاستثمارات التجارية/المؤسسية																			
1- حفظ غابات الولايات الواقعة في أحواض الأنهار العليا وإصلاحها وحمايتها	-	-	37 232	86.9	5 306	12.4	-	-	326	0.8	-	-	-	-	42 863	28.8	-	42 863	-
2- الإدارة المستدامة للغابات، والحراجة الزراعية، وزراعة الغابات التجارية في ظل المشاركة المجتمعية	30	0.1	14 475	69.0	-	-	-	-	267	1.3	-	-	6 203	29.6	20 974	14.1	620	20 324	30
3- إصلاح البنية التحتية الريفية وتحسينها	3 698	8.7	25 794	60.6	4 812	11.3	-	-	-	-	8 067	-	223	18.9	42 595	28.7	11 508	26 469	4 617
4- زراعة الحفظ ودعم سبل العيش	1 124	10.8	2 925	28.2	6 322	61.0	-	-	-	-	-	-	-	-	10 371	7.0	512	8 735	1 124
5- الاستثمار في إدارة مستجمعات المياه	47	5.1	-	-	-	-	530	-	347	57.3	-	37.6	-	-	924	0.6	43	834	47
المجموع الفرعي	4 899	4.2	80 427	68.3	16 439	14.0	530	0.4	940	0.8	8 067	6.9	6 426	5.5	117 727	79.2	12 683	99 226	5 818
جيم- تحسين القدرات على إدارة أحواض الأنهار ومستجمعات المياه	263	12.0	730	33.4	663	30.3	336	15.4	196	9.0	-	-	-	-	2 188	1.5	74	1 851	263
دال- دعم إدارة المشروع	2 218	23.6	4 094	43.5	1 579	16.8	147	1.6	-	-	1 380	14.6	-	-	9 419	6.3	825	7 604	989
مجموع تكاليف المشروع	8 836	6.2	92 850	65.6	20 000	14.1	2 500	1.8	1 410	1.0	9 447	6.7	6 426	4.5	141 469	95.2	15 588	117 356	8 526
الفائدة المتحققة خلال مرحلة التنفيذ	-	-	6 518	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6 518	4.4	-	-	-
رسوم الالتزام	-	-	632	100.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	632	0.4	-	-	-
مجموع المبالغ المنصرفة	8 836	5.9	100 000	67.3	20 000	13.5	2 500	1.7	1 410	0.9	9 447	6.4	6 426	4.3	148 620	100.0	15 588	117 356	8 526

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

20- ستسهم الفوائد والموارد المتوقعة التي سيجري تعبئتها من أنشطة الدفع مقابل الخدمات البيئية والحراجة المستدامة والزراعة في تعزيز آليات التسيير غير المركزية وتيسير وضع إطار سياسات مستقر وطويل الأجل من أجل صناعة القرار على أساس مخصص. وسينتفع المستفيدون من المشروع – بما في ذلك أصحاب المصلحة المحليون، والمرافق العامة وزبائنها، وأصحاب المصلحة في أحواض الأنهار ومجتمعهم الإقليمي – من زيادة الدخول التي يحققها توفير البنية التحتية الريفية، وأنشطة الحراجة والزراعة المستدامة، وخدمات الإرشاد الزراعي التي يطلقها ويدعمها المشروع. ومن المتوقع أن يحقق المشروع فوائد جمة، تشمل ما يلي: (1) تحقيق فوائد تراكمية من زيادة غلة المحصول والإنتاجية من خلال الاستثمار في أنشطة تحسين النفاذ الريفي والري، وخدمات الإرشاد الزراعي، والحراجة المستدامة والتنويع الزراعي؛ (2) إنشاء فرص العمل على نحو تراكمي بمقدار 8 ملايين فرصة يوم عمل/شخص لتوليد الأجور للأسر والمجتمعات المحلية من الاستثمارات المقترحة؛ (3) استفادة الأسر من مياه الشرب الآمنة، ومن ثم تجنب الأمراض المتصلة بالمياه وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية؛ (4) تحسين جودة المياه داخل أحواض الأنهار العليا بتكاليف تشغيل وتوصيل مخفضة، مما يعود

بالنفع الوفير على المرافق العامة، ومشروعات الأسر، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى مزارعي الأراضي الواقعة عند المصبات؛ (5) زيادة النشاط الاقتصادي، وتحسن توصيل الخدمة، وزيادة الأمن من الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، مما يفيد السكان داخل أحواض الأنهار العليا والوحدات الحكومية المحلية البالغ عددها 81 وحدة، والتي تصنف أغلبها ضمن البلديات في الفئة ذات الدخل المنخفض؛ (6) خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسين حماية التنوع البيولوجي وحفظه بما يفيد السكان في جميع أحواض الأنهار العليا والوحدات الحكومية المحلية، وإلى حد ما، المجتمع العالمي؛ (7) تقديم خدمات النظم الإيكولوجية مثل تنظيم المناخ، وحماية مستجمعات المياه، وتنظيم جودة المياه، ومنع تآكل التربة، والاحتفاظ بالمغذيات بفضل تحسن النظم الإيكولوجية للغابات في الأحواض الأربعة؛ (8) تجنب فقد الغطاء الحرجي، الذي يمثل أهمية بالغة لأحواض الأنهار العليا لخدمة البنية التحتية للأراضي الواقعة عند المصب. ويشير التحليل الاقتصادي لاستثمارات العينة الخمسة[1] في مستجمعات العينة الأربعة إلى أن معدلات العائد الاقتصادي الداخلي تتراوح بين 18.0 في المائة و43.0 في المائة، مما يدل على أن استثمارات المشروعات الفرعية المجمعة تتمتع بمقومات البقاء. وتعد الفوائد المتحققة من الاستثمارات الإنتاجية كافية لاستمرار استثمارات المشروعات التي لا تحقق تدفقات إيرادات يمكن تحديدها كميا.

دال– الاستدامة

21- ستسهم التدابير المقترح اتخاذها للتصدي لأوجة القصور القائمة في القدرات على مستوى تنفيذ المشروع وإدارة البيئة والموارد الطبيعية في ضمان استدامة أنشطة المشروع وفوائده بعد انتهاء المشروع. وسيجري توفير المساعدة التقنية لأغراض البنية التحتية الريفية، وستركز على تعزيز قدرات الوحدات الحكومية المحلية في التخطيط والتشغيل والصيانة. ومن المنتظر أن تسهم أنشطة المشروع الواردة في شكل توصيات سياسات، لا سيما فيما يتعلق بحصاد المنتجات الحرجية وتحسين البنية التحتية وقدرات المؤسسات المحلية، في توفير الحوافز الكافية للقطاع الخاص من أجل الاستثمار وتنفيذ الأنشطة بتمويله الخاص. ومن المفترض أن يكون نظام الدفع مقابل الخدمات البيئية بمثابة السبيل إلى تحقيق الاستدامة لأنشطة المشروع في الوحدات الحكومية المحلية، حيث يهدف نظام تقديم المنح على أساس الأداء إلى ضمان استدامة تسيير البيئة والموارد الطبيعية والإصلاحات المالية.

[1] تشمل (1) إصلاح وتحسين أنظمة الري الجماعي الصغيرة ؛ (2) إصلاح وتحسين الطرق الفرعية الريفية؛ (3) إمدادات مياه الشرب الجماعية؛ (4) الحراجة الزراعية؛ (5) التحريج الصنعي.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

22- ترد المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف من آثارها في الجدول 3.

الجدول 3

المخاطر	*تدابير التخفيف*
الإطار السياساتي والمؤسسي. التأخر في: (1) تمكين الحكومة من إجراء التعديلات السياساتية؛ (2) الموافقة على خطط إدارة مستجمعات المياه.	(1) توافق الوحدات الحكومية المحلية المشاركة على خطط التنمية الإرشادية وتعتمدها لأغراض مستجمعات المياه في دوائرها، (2) إجراء تسويق اجتماعي ومشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين خلال المرحلة السابقة للتنفيذ مما يساعد على توضيح الأدوار والموافقة على خطط إدارة مستجمعات المياه من جانب الوكالات ذات الصلة.
مستوى المشروعات. (1) الضعف النسبي للقدرات الائتمانية وقدرات التوريد لوزارة البيئة والموارد الطبيعية ومكتب تمويل التنمية على مستوى البلديات والوحدات الحكومة المحلية؛ (2) تضاؤل الالتزامات التمويلية للطرف المقابل؛ (3) عدم تحقق تدفقات إيرادات من مبادرة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وآليات الدفع مقابل الخدمات البيئية المحلية.	(1) النهوض بإبرام العقود، بما في ذلك وضع مجموعات تدريب مخصصة حول الإدارة المالية والصرف والتوريد؛ (2) تعيين موظفين متفرغين للمشروع للاضطلاع بمهام الإدارة المالية وإدارة المشروع/العقود في وزارة البيئة والموارد الطبيعية؛ (3) توفير الدعم الاستشاري في مكتب تمويل التنمية على مستوى البلديات للمساعدة في تجهيز الوثائق المقدمة من الوحدات الحكومية المحلية؛ وتأمين القرارات البلدية لتكون بمثابة اتفاقات ملزمة على التزامات الطرف المقابل؛ وإنشاء صناديق دوارة لتوفير رأس المال الابتدائي؛ وإصدار قوانين محلية لدعم أنشطة الدفع مقابل الخدمات البيئية.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

23- يتواءم تصميم المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015 ويمتثل لاستراتيجيات وسياسات الصندوق ذات الصلة، لا سيما استراتيجية الصندوق بشأن تغير المناخ، وسياسة الاستهداف في الصندوق، وسياسته بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، وسياسته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء- المواءمة والتنسيق

24- يتواءم المشروع مع خطة التنمية في الفلبين، ومشروع قانون الإدارة المستدامة للغابات التابع للحكومة، ومشروع قانون استخدام الأراضي الوطني، وخارطة طريق قطاعي الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية للفلبين ومبادرة التضافر الوطنية. وقد تم تنسيق المشروع مع مبادرات شركاء التنمية الآخرين من خلال مجموعات الوزارات الحكومية ولجنة التنسيق الفلبينية. وسيعمل المشروع على استخدام وثائق تقديم العروض المنسقة في الفلبين وفقا

لشروط مجلس سياسات التوريد الحكومية، والاعتماد على مقيّم توريد مستقل لتقييم شفافية عملية تقديم العروض والتعاقد لاستثمارات البنية التحتية الريفية الكبرى.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

25- وتشمل الجوانب الابتكارية للمشروع ما يلي: التنفيذ المرحلي؛ وارتفاع مستويات مشاركة أصحاب المصلحة؛ والتركيز على الدفع مقابل الخدمات البيئية؛ وتقديم الدعم للأسر الريفية والشعوب الأصلية القاطنة في المرتفعات؛ وتنفيذ خطة عمل للتمايز بين الجنسين. ويمثل المشروع أيضا توسيعا لنطاق الدروس المستخلصة في الفلبين بشأن إدارة الموارد الطبيعية خلال العشرين عاما الماضية.

دال- الانخراط في السياسات

26- ستتولى وزارة البيئة والموارد الطبيعية باعتبارها الوكالة الرائدة المختصة بالمشروع إجراء الأعمال المحددة التالية ذات الصلة بالسياسات في إطار المشروع: (1) استعراض المبادئ التوجيهية لأيلولة وظائف البيئة والموارد الطبيعية إلى الوحدات الحكومية المحلية على نحو متواصل/تدريجي بغية إعداد خارطة طريق للوصول تماما إلى أهداف السياسات لقانون الحكومة المحلية ونهج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والبيئة فيما يتعلق بإدارة أحواض الأنهار، ومستجمعات المياه، والبيئة والموارد الطبيعية؛ (2) تقييم وتحديث الخطة الرئيسية لتنمية الغابات في الفلبين ونشر التدابير الإدارية الرامية إلى تنفيذ الخطة تنفيذا فعالا؛ (3) إعداد مشروع قانون للإدارة المستدامة للغابات في الفلبين لينظر فيه مجلس الشيوخ. وسيثير المشروع قضايا سياسات وشواغل أخرى كي تنظر فيها الوكالات الإشرافية المعنية من خلال لجنة التوجيه الوطنية للمشروع من أجل التأثير في السياسات ذات الصلة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. ومن المتوقع أن يجري المشروع دراسات إضافية ذات صلة بالسياسات خلال مرحلة التنفيذ.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

27- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية الفلبين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

28- وجمهورية الفلبين مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

29- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

30- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الفلبين قرضاً بشروط متوسطة تعادل قيمته ثلاثة عشر مليون ومائتي وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 250 13 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

LOAN NO.

FINANCING AGREEMENT

Integrated Natural Resources and Environmental Management Project
(INREMP)

between the

REPUBLIC OF THE PHILIPPINES

and the

INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT

Signed in

on

FINANCING AGREEMENT

Loan Number:

Project Title: Integrated Natural Resources and Environmental Management Project

(the "Project")

The Republic of the Philippines (the "Borrower")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

WHEREAS, the Borrower and the Asian Development Bank ("ADB") expect to enter into a Financing Agreement (the "ADB Financing Agreement") to provide financing in the amount of one hundred million United States Dollars for the Project;

WHEREAS, the Borrower and the ADB expect to enter into a Grant Agreement (the "GEF Grant Agreement") to provide financing in the amount of two million five hundred thousand United States Dollars for the Project from the Global Environmental Facility; and

WHEREAS, the Fund has agreed to provide financing for the Project.

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2), and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement, except for the provisions identified in Section E paragraph 4 below. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan to the Borrower (the "Financing"), which the Borrower shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. The amount of the Loan is Thirteen Million Two Hundred and Fifty Thousand Special Drawing Rights (SDR 13 250 000).

2. The Loan is granted on intermediate terms.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the United States Dollar.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be January 1.

5. Payments of principal and interest shall be payable on each 1 May and 1 November.

6. There shall be two Designated Accounts in United States Dollars in a Bank acceptable to IFAD for the benefit of each of the Municipal Development Fund Office (MDFO) to finance rehabilitation and improvement of rural infrastructure under the Project in Bukidnon only and the Lead Project Agency to finance agro forestry, Upper River Basin (URB) forest conservation and protection, livelihood activities (in Bukidnon only), land use planning, capacity building, and Project management.

Section C

1. The Lead Project Agency shall be the Department of Environment and Natural Resources (DENR).

2. The following are designated as additional Project Parties: Department of Agriculture (DA); Participating Local Government Units (LGUs); and MDFO.

3. The Project Completion Date shall be 30 June 2020 and the Financing Closing Date shall be 31 December 2020, or such later date as the Fund may designate by notice to the Borrower.

Section D

The Financing shall be administered and the Project supervised by the ADB as the Cooperating Institution.

Section E

1. The following are designated as additional grounds for suspension of the right of the Borrower to request withdrawals from the Loan Account: (i) the ADB Financing Agreement shall have become liable for suspension and/or shall have become repayable prior to its agreed maturity date.

2. The following is designated as an additional ground for cancellation of this Agreement: (i) the ADB Financing Agreement shall have been cancelled.

3. The following are designated as additional conditions precedent to withdrawal:

(a) The ADB Financing Agreement has become effective; and

(b) The GEF Grant Agreement has become effective.

4. The following provisions of the General Conditions shall not apply to this Agreement:

(a) Section 7.01 (b) (ii) and Article VIII (Implementation Reporting and Information): the Borrower shall monitor and evaluate the progress of the Project and prepare reports, as well as Annual Work plans and Budgets (AWPBs), in accordance with the ADB Financing Agreement.

(b) Section 7.05 (Procurement): for purposes of this Agreement, all goods, works and consulting services to be financed out of the proceeds of the Financing shall be subject to Schedule 4 of the ADB Financing Agreement, as may be amended from time to time.

(c) Article IX (Financial Reporting and Information): the financial arrangements and reporting systems of the Borrower shall be in accordance with Section 4.05 of the ADB Financing Agreement.

5. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower:

Secretary of Finance
Department of Finance
DOF Building
Roxas Boulevard
Manila, Philippines

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This agreement, dated _____, has been prepared in the (English) language in four (4) original copies, three (3) for the Fund and one (1) for the Borrower.

REPUBLIC OF THE PHILIPPINES

_____
Authorized Representative
Title

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

I. Project Description

1. The Project shall be the same as described in Schedule 1 of the ADB Financing Agreement, as such may be amended by the Parties thereto from time to time. The IFAD Financing shall be used to meet Eligible Expenditures in respect of the following:

(a) Civil Works in Bukidnon Upper River Basin;

(b) Vehicles (in Region X only);

(c) Conservation Forestry in Bukidnon Upper River Basin only, including Forest Protection and Monitoring (Block Grant) and Forest Establishment and Maintenance Costs;

(d) Livelihood Inputs in Bukidnon Upper River Basin only;

(e) Individual local consultants to be selected to work as contracted staff for the Project management offices at the national, regional and provincial levels;

(f) Capacity Building in Region X only; and

(g) Incremental operating costs in Region X only.

II. Implementation Arrangements

2. The Project shall be implemented in accordance with the provisions of Schedule 5 of the ADB Financing Agreement, as such may be amended by the Parties thereto from time to time. In particular, physical investments during the initial phase of the Project shall be limited to four (4) core watersheds of Bauko, Wahig-Pamaksalan, Manupali-Kitanglad and Bubong, respectively within the Upper River Basins (URBs) of Chico River, Wahig-Inabanga, Upper Bukidnon and Lake Lanao. At the end of the initial phase, the Borrower, through the Lead Project Agency, (i) shall facilitate the review by the Fund and the ADB of the trigger indicators specified in the Project Administration Manual between the Borrower and ADB as updated from time to time ("PAM"), as pre-conditions for commencing implementation of physical investments during the second phase of the Project; and (ii) ensure that implementation is carried out in the prioritised watersheds where the Local Government Units (LGUs) are in a position to provide required counterpart funding.

3. During implementation, satisfactory arrangements shall be made to ensure that low-income (LGUs) in the URBs effectively participate in all parts of the Project including in respect of Component 2 (Smallholder and institutional investments in conservation and economic productivity enhancement in the forestry, agriculture and rural development sectors).

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan Proceeds.* The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the allocation of the amounts of the Loan to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

	Category	Loan Amount Allocated (expressed in SDR)	Percentage of Eligible Expenditures to be financed
1.	Civil Works (in Bukidnon URB only)	2 950 000	89% of total expenditure claimed
2.	Equipment (in Region X only)	100 000	88% of total expenditure claimed
3.	Vehicles (in Region X only)	100 000	88% of total expenditure claimed
4.	Conservation Forestry (in Bukidnon URB only)		
	4 A. Forest Protection and Monitoring (Block Grant)	1 200 000	100% of total expenditure claimed
	4 B. Forest Establishment and Maintenance Costs	2 000 000	100% of total expenditure claimed
5.	Livelihood Inputs (in Bukidnon URB only)	3 850 000	89% of total expenditure claimed
6.	Contracted Local Staff-Consultants	800 000	88% of total expenditure claimed
7.	Capacity Building (in Region X only)	450 000	88% of total expenditure claimed
8.	Incremental operating costs (in Region X only)	750 000	88% of total expenditure claimed
9.	Unallocated	1 050 000	
	TOTAL	13 250 000	

2. For the purposes of this Schedule, the following terms have the following meanings:

"Equipment (in Region X only)" means: Eligible Expenditures for Geographical Information System network computer and office equipment for Region X under Component 4.

"Vehicles (in Region X only)" means: Eligible Expenditures for vehicles and motorcycles for Region X under Component 4.

"Contracted Local Staff-Consultants" means: Eligible Expenditures for individual local consultants to be selected to work as contracted staff for the Project management offices at the national, regional and provincial levels.

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Borrower to request withdrawals from the Loan Account if the Borrower has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Project.

1. Fraud and Corruption. The Borrower shall ensure that the Project is carried out in accordance with the provisions of the ADB's Anticorruption Policy, as may be amended from time to time. For the purposes of this Agreement, a finding of corruption pursuant to the provisions of ADB's Anticorruption Policy shall be deemed a finding of corruption under the "IFAD Policy on Preventing Fraud and Corruption in its activities and operations".

2. Environmental and Social Safeguards. The Borrower shall carry out the Project in accordance with ADB's Safeguard Policy Statement.

Logical framework

Design Summary	Performance Targets and/or Indicators	Data Sources and/or Reporting Mechanisms	Assumptions and Risks
Impact Improved condition of watersheds generating livelihood benefits in the four URBs.	**By 2025** ▪ 220,000 household beneficiaries, 73.5% of which are IPs, with diversified and increased income ▪ INREM replicated in 20 URBs across the Philippines ▪ Forest loss reversed and forest cover in URBs increased by 11%, from 763,000 ha in 2003 to 846,000 ha in 2025.	▪ DENR-RBCO reports on adoption of INREM approach in management of other priority river basins. ▪ NSO and NSCB census and poverty data. ▪ DENR and NAMRIA updates on forest cover. ▪ DENR-RBCO reports on adoption of INREM approach in management of other priority river basins.	**Assumptions** ▪ Economic growth of the country remains steady and moderate. **Risks** ▪ Political instability or partisan rivalry in sub-Project sites.
Outcome Increased rural household incomes and LGU revenues in selected watersheds in the four URBs.	**By 2019** ▪ Rural HH incomes in project areas increased by 30 % from 2009 levels (P60,000-90,000 per annum). ▪ 81LGU and PO/IPO based watershed enterprises generating revenues from livelihood investments, biodiversity protection and PES. ▪ 8 million person days of wage generating opportunities created from small holder/institutional investments and PES.	▪ Income Class ranking of river basin LGUs and HH in IPO areas. ▪ BLGF's income classification of LGUs (every 4 years). ▪ NSO and NSCB census and poverty data. ▪ DENR-RBCO and NEDA annual reports. ▪ Project monitoring reports generated under RBCO management system.	**Assumptions** ▪ GOP's timely approval of land use assessments/ and zoning plans. ▪ Appropriate GOP directives enabling convergence of respective institutional mandates. **Risks** ▪ Delays in approval of management plans for selected URBs. ▪ Revenue streams from REDD and local PES mechanisms not realized. ▪ Extreme weather events impact negatively on ecosystem services.
▪ **Outputs** 1. River basin/watershed management and investment plans developed to place 1.13 million hectares	**By 2019:** ▪ Supportive policy and regulatory framework in place. ▪ River basin "indicative development plans" and watershed management plans adopted in four Project sites covering 1.13 million ha in total. ▪ 4 updated URBs land use plans delineated and mapped with effective zoning ordinances ▪ 81 Watershed management and investment plans established. ▪ Women's representation during consultations and assessment (30%). ▪ Committees to be established to comprise at least 30% women.	▪ DENR and NEDA annual reports. ▪ Satellite imageries/maps from NAMRIA and other sources. ▪ LGU Comprehensive/ Forest LUPs and Investment Plans.	**Assumptions** ▪ GOP counterpart inputs are provided on time and are adequate. ▪ Target LCO/IPO beneficiaries are able to effectively participate in training programmes

Design Summary	Performance Targets and/or Indicators	Data Sources and/or Reporting Mechanisms	Assumptions and Risks
under improved management. 2. Smallholder, and institutional investments increased in conservation and economic productivity enhancement in the forestry, agriculture and rural development sectors.	▪ 231,580 ha protected. ▪ 94,010 ha rehabilitated. ▪ 5,370 ha of sustainable forest management. ▪ 24,450 ha of agro-forestry. ▪ 5,950 ha of commercial plantation. ▪ 14,350 ha of conservation farming. ▪ 560 km of rural access infrastructure, 85 km of foot trails, and 1 provincial trading center. ▪ 3,040 ha of improved Communal Irrigation Systems ▪ 275 of Potable Water Supply units. ▪ $10,000 seed fund established in each of the four Project sites. ▪ 35% local labour for infrastructure construction 75% of household beneficiaries for field investments are IPs ▪ For infrastructure construction, at least 35% of local labour reserved for rural women.	▪ DENR watershed reports and management plans. ▪ River Basin Development and Management Plans. ▪ Project baseline surveys and Project RME reports. ▪ Review Mission reports. ▪ Project progress reports. ▪ Project completion report.	▪ Infrastructure investments improve support for intensive agriculture by communities and reduce transaction costs of access to public services. ▪ Potential negative climate change impacts are appropriately addressed and can be mitigated. ▪ Communities see sufficient incentives in diversification of agricultural techniques. ▪ Delays in government procurement can be minimized. **Risks** ▪ High staff turn over ▪ GOP budgetary support dwindles. ▪ Armed conflict (political and tribal) persists. ▪ LCOs/IPOs are not willing to cooperate / IPOs. ▪ LCOs ban access of surveyors and officials to CAD-T areas.
3. River basin and watershed management capacity and related governance mechanisms strengthened.	▪ 9,000 local beneficiaries trained on: (i) land use assessment and URBMP; (ii) Technical extension and information communication (TE-IC); (iii) project management, accounting/ procurement; (iv) REDD technical capacity; (v) institutional & policy support to LGUs and DENR; and (vi) rural infrastructure maintenance. ▪ 1,332 barangays capacitated in developing land management systems to reduce CO_2 emissions. ▪ 23 Community Watershed Protection Brigades organized with at least 30% comprised of women.		
4. Project management and support services delivered.	▪ 1 PMO and 4 PIUs established by 2011. ▪ Project M&E, including GIS-based database established with a national hub and provincial and watershed-level nodes by 2015. ▪ Community based environmental monitoring of PES by 2019. ▪ GAP implementation and reporting on gender related achievements reflected in quarterly progress reports to AsDB.		